

## الحديث المقبول عند المحدثين ومصطلحاته

### Acceptable hadith and its terminology for The Ulamas of hadith

د. زكرياء قادي \*

معهد العلوم الإسلامية، جامعة الوادي - الجزائر  
[abdou\\_zaki92@yahoo.com](mailto:abdou_zaki92@yahoo.com)

تاريخ الاستلام: 2020/10/01 تاريخ القبول: 2020/10/20 تاريخ النشر: 2020/12/15



ملخص:

تكلت في هذا المقال العلمي عن أحد المصطلحات الحديثية التي تكلم فيها العلماء قديما وحديثا، وهي الحديث المقبول، وقد ذكرت تعريفات العلماء الذين تناولوا هذا المصطلح بالدراسة، وقمت بتعريف أشهر المصطلحات التي تندرج تحت هذا النوع، وتطرقت للكلام عن راوي الحديث المقبول، والصفات التي اشترط علماء الحديث توفرها فيه حتى يكون حديثه مقبولا.

الكلمات المفتاحية:

الحديث؛ المقبول؛ الراوي؛ مصطلحات القبول عند المحدثين.

**Abstract :**

In this scientific article, I spoke about one of the hadith terms that Ulamas have spoken in the past and present, which is the accepted hadith.

I mentioned the definitions of the scholars who studied this term, and I defined the most famous terms that fall under this type.

And I touched upon the narrator of an acceptable hadith, and the qualities that hadith Ulamas have stipulated in it in order for his hadith to be acceptable.

**Keywords:**

the accepted hadith; the narrator; the hadith terms.

\* المؤلف المراسل.

## 1. مقدمة:

لقد اختلف العلماء في تحرير بعض المصطلحات الحديثية اختلافاً شديداً يكاد أن يفضي أحياناً إلى الاضطراب في بعضها، حيث عمد العلماء المتقدمون إلى ضبط ما يتعلق بمنهج التصحيح والتضعيف من مختلف المسائل والقواعد التي تدعم ذلك، وكذا الجرح والتعديل، والمصطلحات التي تعبر عن ذلك، وغير ذلك من مسائل العلم، وهذا راجع إلى تفاوتهم في الملكة العلمية في مجال الحديث وحفظه ونقده، كما ساهم المتأخرون إلى جانب المتقدمين في نهضة علوم الحديث، إلى أن استقرت هذه المصطلحات الحديثية على النحو التي وصلت إلينا، فعلماء الحديث المتأخرون كتبوا كتب "مصطلح الحديث" لتقريب وتوفير الجهد في الطلب، والهدف منها هو فهم كلام المتقدمين، والتوفيق بين الأئمة في مرادهم للمصطلحات، فقد وجد العلماء عدة إشكالات في إطلاق المصطلح على نوع معين من الحديث، وفي هذا الصدد تكمن إشكالية البحث في كون المصطلحات الحديثية عند المحدثين يختلف معناها وتوجيهها من محدث إلى آخر، ولاسيما عند المعاصرين المشتغلين بالحديث وعلومه، فقد استقر في أذهان بعض من المهتمين بهذا الفن، لاسيما الباحثين في الجامعات والمعاهد الإسلامية على مختلف مستوياتهم أن بعض المصطلحات الحديثية معناها محصور في اتجاه معين، والأمر ليس كذلك، فإن للمصطلح الواحد من هذه المصطلحات ما له من أبعاد ومعان عميقة تختلف من ناقد إلى آخر، والمراد بالبحث هنا تناول رسم المحدثين في هذا الموضوع دون غيرهم ممن يشاركونهم في هذا الفن، كما هو الشأن في مسألة الحديث المقبول ومعناه عند المحدثين الذين تناولوه بالتعريف وتقريبه لطلبة العلم، وهكذا يقال في باقي المصطلحات الحديثية الأخرى، لذلك تناولت هذا الموضوع بهذا الشكل لإعطاء المعنى الدلالي لمصطلح الحديث المقبول عند من تناوله بالتأصيل والاصطلاح، وليس المقصود من هذه الدراسة تحرير هذا المصطلح، فهذا موضوع آخر، وأنبه إلى أنني أبحث في هذا الموضوع بشكل موسع في عنوان أطروحة الدكتوراه الخاصة بي والذي يحمل العنوان التالي: التنوع الدلالي لمصطلحات قبول الحديث عند المحدثين المغاربة في القرنين الخامس والسادس أنموذجاً، فأسأل الله أن يوفقنا لإنجاز هذا العمل على الوجه اللائق.

## إشكالية البحث:

من خلال ما سبق أقول:

ما هو الحديث المقبول؟ ومن هو الراوي المقبول الحديث؟ وما هي المصطلحات الدالة على قبول الحديث عن المحدثين في أحكامهم على الأحاديث.

يهدف البحث إلى ما يلي:

1. بيان معنى المقبول عند المحدثين، ومن هو راوي الحديث المقبول، وصفاته.

2. بيان أنواع الحديث المقبول في أحكام المحدثين على الأحاديث.
  3. محاولة إزالة الغموض الذي ساد في أذهان الباحثين على مختلف مستوياتهم في المعاهد والكليات الإسلامية بأن المصطلحات الحديثية تحمل معنى واحداً، وهذا فيه نظر.
  4. محاولة توجيه الباحثين والمهتمين بهذا الفن إلى تناول ودراسة مثل هذه المصطلحات المشتهرة بالمعنى الواسع الذي يليق بها.
  5. محاولة صيانة المشتغلين بالحديث من الباحثين، وطلبة العلم المبتدئين من الأخطاء التي يقعون فيها جراء سلوك و إتباع هذا المنهج المتمثل في حصر المصطلح الواحد في معنى معين، والأمر على خلاف ذلك، كما هو مبثوث في ثنايا كتب القوم.
- أسأل الله التوفيق والسداد في الدين والدنيا والآخرة.
- وقد قسّمت بحثي إلى عنصرين؛ جعلت الأول لبيان المصطلحات المتعلقة بالبحث وتوضيحها، وأطلقت عليه عنوان مفاهيم عامة، وأما الثاني فقد جعلته لمصطلحات قبول الحديث التي يطلقها العلماء في أحكامه على الأحاديث.

## 2. المطلب الأول: مفاهيم عامة

وأذكر هاهنا بعض التعاريف التي أطلقها العلماء في الحديث المقبول وما يتعلق به.

### أولاً: الحديث المقبول:

وأذكر ما حده علماء اللغة من معان لمصطلح المقبول.

المقبول لغة: ذكر عدد من العلماء تعريف المقبول في مصنفاتهم ومن هؤلاء أذكر: قال ابن فارس في المعجم: «القاف والباء واللام، أصل واحد صحيح تدل كلها على مواجهة الشيء للشيء»<sup>1</sup>، ويقال: تَقَبَّلَهُ وَقَبِلَهُ بفتح القاف وقد يضم: أي أخذه، وَقَبِلَ الشيء، وأقبل: لزمه وأخذ فيه<sup>2</sup>.

والقبول: الحُسن والشارة، وهو القبول، بضم القاف أيضاً، ولم يحكها بالضم إلا ابن الأعرابي، وإنما المعروف القبول بالفتح<sup>3</sup>.

وقال الراغب: القبول: الرضاء والإثابة، وقيل هو من قولهم: فلان عليه قبول، إذا أحبه من رآه، وقال ابن الأعرابي: إذا رقع الثوب فهو المقبل والمقبول، وإنما سميت "قبولاً" لأن النفس تقبلها<sup>4</sup>.

فالقبول: هو الرضى والاستحسان للشيء بعد تحسينه، وضم ما يستدعي أخذه، واعتماداً على معنى القبول فإن لفظ (مقبول) اسم مفعول، ويكون معناه: المرضي والمستحسن من بين غيره لما تميز به من تحسين، فيتم أخذه واعتماده، ومنه قوله ﷺ: "إذا أحب الله العبد نادى جبريل: إن الله يحب فلاناً فأحبه، فيحبه جبريل، فينادي جبريل في أهل السماء: إن الله يحب فلاناً فأحبه، فيحبه أهل السماء، ثم يوضع له

القبول في الأرض<sup>5</sup>.

والراوي المقبول: هو المأخوذ بخبره والمرضي عنه؛ بعد ضم ما يحسنه ويرتقي به وبحال خبره، وهذا ما صنعه الحافظ ابن حجر في الرواة الذين أطلق عليهم مصطلح مقبول من وضع شروط خاصة ترتقي بقبوله<sup>6</sup>.

المقبول عند علماء الحديث: المتتبع لمصطلح مقبول عند علماء الحديث من خلال كتب مصطلح الحديث والجرح والتعديل والتخريج؛ يجد استخدام هذا المصطلح متجهماً نحو المتن أو الإسناد أو الراوي، دون أن يكون هذا الاستخدام قائماً على منهجية واضحة، أو مضبوطاً بشروط معينة، وهو جلي من خلال النماذج الآتية:

- اقتران مصطلح مقبول بالحديث.

- قال الخطابي عند حديثه عن أقسام الحديث: «ينقسم الحديث عند أهله على ثلاثة أقسام: صحيح وحسن وضعيف، لأنه إما مقبول أو مردود، والمقبول إما أن يشمل من صفات القبول على أعلاها أو لا، والأول الصحيح والثاني الحسن، والمردود لا حاجة إلى تقسيمه، لأنه لا ترجيح بين أفراد»<sup>7</sup>.

- وفي مسألة اشتراط العدد لقبول الحديث، علق الحافظ على ابن الصلاح بقوله: "اشتراط العدد في الحديث المقبول بأن يرويه عدلان عن عدلين حتى يتصل، مثني مثني برسول الله ﷺ"<sup>8</sup>.

- وعند حديث طاهر الجزائري على ما اتفق عليه العلماء من إيراد الألفاظ المتعارف عليها، وعدم الخروج عن مضامين معناها قال: "ومثال ذلك في المروي أن يقال: كل مروي تكون روايته أهل عدالة وضبط فهو مقبول يحتج به، وكل مروي لا تكون روايته من أهل العدالة والضبط فهو مردود لا يحتج به"<sup>9</sup>. إذن اقتران لفظ مقبول بالحديث يدل على الأخذ بالحديث والرضا به، والعمل بمقتضاه، ولهذا نجد قول ابن حجر عن الحديث المقبول: "بأنه يجب العمل به عند الجمهور"<sup>10</sup>.

ثانياً: اقتران مصطلح مقبول بالسند.

قال السخاوي عند حديثه عن أقسام العالي من السند والنازل: "والثنائيات في موطأ مالك، والوحدان في حديث الإمام أبي حنيفة لكن بسند مقبول إذ المعتمد أنه لا رواية له عن أحد من الصحابة"<sup>11</sup>.

ثالثاً: اقتران مصطلح مقبول بلفظ من ألفاظ الجرح والتعديل.

ينظر الجدول الذي يبين إطلاقات علماء الحديث للفظ "مقبول" على راوٍ معين مقترناً بلفظ من ألفاظ الجرح والتعديل، من كتاب "مصطلح مقبول عند ابن حجر وتطبيقاته"، ص 27، 28، وخلاصته:

- أن الحاكم أكثر من استخدام المصطلح في الجرح والتعديل.

- أن الرواة الذين استحقوا هذا المصطلح من بعض العلماء؛ هم من نزلت درجاتهم عن التوثيق إلا ما

ندر.

- على الرغم من أنّ الحاكم أكثر من إطلاق لفظ مقبول؛ إلا أنه لم يكن على وتيرة واحدة، بل تنقل بين الثقة والصدوق.

- اقترنت بلفظ مقبول ألفاظ أخرى من ألفاظ الجرح والتعديل.

- المقبول عند علماء الحديث السابقين كان في دائرة الاحتجاج به، فيشمل الصحيح والحسن، وليس مصطلحاً يشبه مصطلح المقبول عند ابن حجر<sup>12</sup>.

وعلى إثر ذكرنا للمقبول عند ابن حجر، فحريّ بنا أن نبينه:

المقبول عند ابن حجر:

جعل الإمام ابن حجر في التقريب حداً للمقبول فقال -رحمه الله- في المرتبة السادسة: «من ليس له من الحديث إلا القليل، ولم يثبت فيه ما يترك حديثه من أجله، وإليه الإشارة بلفظ مقبول حيث يتابع، وإلا فليّن الحديث»<sup>13</sup>.

وهذا التعريف يقوم على ثلاثة أمور:

- الأول: قلة الحديث.

- الثاني: عدم ثبوت ما يقتضي ضعفه وترك حديثه.

- الثالث: أن لا ينفرد بالرواية بل يتابع عليها.

هذا هو كلام ابن حجر عن الراوي المقبول في كتابه تقريب التهذيب إجمالاً، ونؤجل تفصيل الكلام عن راوي الحديث المقبول في الفرع الموالي.

#### ثانياً: راوي الحديث المقبول:

إنّ المدقق في الشروط الثلاثة السالفة الذكر للراوي المقبول يجد اثنين منها يتعلقان بالمروي، وواحد يتعلّق بالراوي نفسه، فأما الشرطان المتعلقان بحديثه المروي؛ فالأول وصف لعدد الأحاديث، والثاني يبين مكانة حديثه بين أحاديث الرواة، ثقات كانوا أم ضعفاء، وحتى الشرط الذي يتعلّق بذات الراوي لا يزيد الراوي شيئاً في الارتقاء.

ولا بد أن نعلم أنّ مثل هذه الشروط لم توجد إلا لمحاولة جبر خلل ما يتعلّق بالراوي، وحل لمشكلة لم يسعف علم الجرح والتعديل في حلّها.

إذن: فالراوي الذي أطلق عليه العلماء ومنهم الحافظ ابن حجر لفظ مقبول؛ هو في الأصل مجهول وهو في أقلّ درجاتها<sup>14</sup>.

مضافاً إلى ذلك أعلى درجات القبول فراويه بتعدد أوصافه سواء كان حافظاً، أو ثقة، أو إماماً... فهو داخل في نطاق الراوي المقبول.

### ثالثاً: صفات راوي الحديث المقبول

وقد اشترط علماء الحديث في تطبيقاتهم على الأحاديث وقبولها في أن يتسم الراوي بعدة صفات، قال الحافظ أبو عمرو بن الصلاح: "يشترط فيمن يحتج بروايته أن يكون مسلماً بالغاً، عاقلاً، سالماً من أسباب الفسق وخوارم المروءة، متيقضاً غير مغفل، حافظاً إن حدث من حفظه، ضابطاً لكتابه إن حدث من كتابه، وإن كان يحدث بالمعنى اشترط فيه مع ذلك أن يكون عالماً بما يحيل والله أعلم"<sup>15</sup>.

فمدار قبول رواية الراوي على شرطين اثنين هما:

• الأول: العدالة.

• الثاني: الضبط.

ويأتي تعريف العدالة والضبط في مصطلحات القبول المتعلقة بالجرح والتعديل.

رابعاً: حكم حديث الراوي المقبول:

من خلال الحكم على راوي الحديث المقبول يمكن أن نحكم على بعض أحاديثه بالقبول أيضاً والقاعدة ليست مطّردة في جميع مرويات ذلك الراوي، ومن قال بذلك فهو مجازف لا محالة، لأن البشر غير معصوم، فيعتبره في ذلك الخطأ والنسيان، وكما نعلم أن العلة تقع في أحاديث الثقات، ولكل حديث نقده الخاص، قال أ. محمد عيسى خليف الحسين<sup>16</sup>: انقسم العلماء في حكم حديث هذه المرتبة إلى رأيين: **الرأي الأول**: أن حديث هذه المرتبة هو ضعيف، إلا إذا توبع أو جاء من طرق أخرى فيصبح حسناً لغيره، وهو رأي الشيخ أحمد شاكراً<sup>17</sup>، والشيخ الألباني<sup>18</sup>، والدكتور بشار عواد، والشيخ شعيب الأرنؤوط<sup>19</sup>.

قال أحمد شاكراً: "وما كان من الدرجة الرابعة فحديثه صحيح من الدرجة الثانية، وهو الذي يحسنه الترمذي ويسكت عليه أبو داود، وما بعدها فهو المردود؛ إلا إذا تعددت طرقه مما كان من الدرجة الخامسة والسادسة، فيتقوى بذلك ويصير حسناً لغيره"<sup>20</sup>.

**الرأي الثاني**: أن حديث هذه المرتبة هو حسن لذاته صحيح لغيره، وهو رأي الدكتور العاني، حيث قال: "إنّ المقبول ليس مرتبة من مراتب الصحة عند ابن حجر، كما أنّها ليست من مراتب الضعف، لكنّها مرتبة من مراتب الحسن"، وقد استدلل لذلك بأدلة هي:

1. تخريج أصحاب الصحاح لحديث الراوي المقبول، وقد ساق لذلك أمثلة.
2. أنّ المقبول عند ابن حجر في التقريب، يقابل الثقة عند غيره من علماء النقد، وقد ساق لذلك نماذج.
3. تحسين العلماء لأحاديث هذه المرتبة، وقد ساق لذلك نماذج كثيرة.
4. تحسين الحافظ ابن حجر لحديث الراوي المقبول، وقد مثل لذلك بأمثلة.

الرأي الثالث: وهو رأي أ.محمد عيسى خليف الحسين، حيث قال: إنَّ أحاديث أصحاب هذه المرتبة هي حسن لغيرها"، بدليل:

- تحسين كثير من العلماء لهذه المرتبة إذا توبعت، أو جاءت من طرق أخرى، وقد مثل لذلك.
- تحسين الحافظ ابن حجر -وهو خاتمة المصنفين في المصطلحات الحديثية- لأصحاب هذه المرتبة إذا توبعت، أو جاءت من طرق أخرى.

الخلاصة: شروط الراوي المقبول لم تُسهم في زحزحة جهالة راويها من ناحية العدالة والضبط<sup>21</sup>.

### 3.المطلب الثاني: مصطلحات القبول في أحكام المحدثين

وأتناول في هذا العنصر من البحث مصطلحات المحدثين في أحكامهم على الحديث قبولاً وهي كما يلي:

#### 3.1.أولاً: الحديث المتواتر:

وهو أعلى مراتب الحديث المقبول عند المحدثين وعامة الفقهاء.

المتواتر في اصطلاح المحدثين: وأذكر بعضاً من كلام العلماء في حدهم للحديث المتواتر، قال الخطيب: «خبر التواتر: هو ما يُخبر به القوم الذين يبلغ عددهم حدًا يُعلم عند مشاهدتهم بمستقرّ العادة أن اتفاق الكذب منهم مُحالٌ، وأن التواطؤَ منهم في مقدار الوقت الذي انتشر الخبر عنهم فيه متعذر، وأن ما أخبروا عنه لا يجوز دخول اللبس والشبهة في مثله، وأن أسباب القهر والغلبة والأمور الداعية إلى الكذب منتفية عنهم، فمتى تواتر الخبر عن قوم هذه سبيلهم، قُطع على صدقه، وأوجب العلم ضرورة»<sup>22</sup>.

قال الحافظ ابن حجر العسقلاني: المتواتر هو ما رواه عدد كثير، تُحيل العادة تواطؤهم على الكذب<sup>23</sup>.  
شروط المتواتر: شروط المتواتر أربعة:

- أن يرويه عدد كثير، وأقله عشرة أشخاص.
  - أن توجد الكثرة في جميع طبقات السند، كأن يرويه عشرة من الصحابة وعشرة من التابعين...
  - أن تحيل العادة تواطؤهم عن الكذب، كأن يكونوا من بلدان مختلفة، أو أجناس مختلفة..
  - أن يستندوا في نقل الحديث إلى حاسة من الحواس، كقولهم سمعنا، أو رأينا..
- حكمه: الحديث المتواتر يفيد العلم اليقيني للسامع، فيصدق تصديقاً جازماً، لذلك كان الحديث المتواتر كله مقبولاً يجب العمل به<sup>24</sup>.

#### 3.2.ثانياً: الحديث الصحيح:

نذكر من خلال هذا العنصر تعريف الصحيح عند عدد من المحدثين.

قال ابن الصلاح: «الحديث الصحيح هو المسند الذي يتصل إسناده بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط إلى متناه، ولا يكون شاذاً ومعللاً»<sup>25</sup>.

وقال الإمام النووي: «هو ما اتصل سنده بالعدول الضابطين من غير شذوذ ولا علة»<sup>26</sup>، والمراد بالعدول الضابطين رجال السند، أي بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط من أوله إلى منتهاه. قال الخطابي: «هو ما اتصل سنده وعدلت نقلته»<sup>27</sup>، قال العراقي ولم يشترط ضبط الراوي، ولا السلامة من الشذوذ والعلة، قال ولا شك أن ضبطه لا بد منه، لأن من كثر الخطأ في حديثه وفحش، استحق الترك<sup>28</sup>. مما سبق يتبين أنه لا بد من توفر شروط خمسة حتى نطلق على الحديث بأنه صحيح<sup>29</sup>.

- اتصال الإسناد: وبهذا يخرج المنقطع والمعضل، والمعلق، والمدلس، وغيرها مما لم يتوفر فيه شروط الاتصال.

- أن يكون رواه عدولاً: والعدل من استقامة الدين، وحسن خلقه، وسلم من الفسق وخوارم المروءة.

- أن يكون رواه ضابطين: والضبط هو تيقظ الراوي حين تحمله وفهمه لما سمعه، وحفظه لذلك من وقت التحمل إلى وقت الأداء، أي أن يكون حافظاً عالمًا بما يرويه إن حدث من حفظه، فاهماً إن حدث على المعنى، وحافظاً لكتابه من دخول التحريف أو التبديل أو النقص عليه إن حدث من كتابه، وفي هذا احتراز عن حديث المغفل وكثير الخطأ.

- أن لا يكون المروي شاذاً: والشذوذ هو مخالفة الثقة من هو أرجح منه.
- أن يسلم المروي من علة قادحة: كإرسال موصول، أو وقف مرفوع، أو وصل منقطع.
- التعريف المختار للحديث الصحيح: "هو ما اتصل سنده برواية الثقة عن الثقة من أوله إلى منتهاه من غير شذوذ ولا علة". هذا لأن العدل الضابط في اصطلاح المحدثين كما سبق وذكرته يسمى الثقة<sup>30</sup>.
- وقد قسم علماء المصطلح الحديث الصحيح إلى قسمين: أحدها الصحيح لذاته، والثاني الصحيح لغيره.

### 3.3.3. ثالثاً: الحديث الحسن:

أول من قسّم الحديث الحسن إلى قسمين هو الحافظ أبو عمرو بن الصلاح، ثم جاء ابن حجر فزاد كلامه توضيحاً فسمى القسم الأول: الحسن لذاته، والقسم الثاني: الحسن لغيره، وبذلك يرى الإمام الذهبي اصطلاح الحسن عند المتأخرين اصطلاحاً مؤلّداً وحادثاً، ويقصد بذلك الحسن لذاته<sup>31</sup>. والحسن عند المحدثين مما اتسعت رقعة مدلولاته عندهم، لذا سأحاول أن أخص الحسن بنوع من الإطناب وأذكر مراحل تطور معانيه منذ عهد المحدثين الأوائل إلى زماننا المعاصر.

الحسن قبل زمن الإمام الترمذي: وقد ساق الدكتور الدريس في كتابه الحسن لذاته والحسن لغيره استعمال الأئمة قبل الإمام الترمذي للفظ الحسن فترجح أن معظم النصوص السابقة جاء استعمال الحسن فيها ليس بالقصد الاصطلاحي عند المتأخرين، وإنما استعمال الحسن فيها باعتباره وصفاً أو لقباً



يُترجم شعور الإعجاب والميل للذين يحصلان في نفس السامع.<sup>32</sup>

تعريف الإمام الترمذي: وهو من الأئمة الذين جعلوا جدًّا مستقلاً لمصطلح الحسن، وقد كتب العلماء من بعده في شأن هذا الحد أسفاراً وأسفار، قال الإمام الترمذي في كتابه العلل الصغير: «وما ذكرنا في هذا الكتاب: حديث حسن، فإنما أردنا به حسن إسناده عندنا: فكل حديث يُروى لا يكون في إسناده من يَتَّهم بالكذب، ولا يكون الحديث شاذًّا، ويروى من غير وجه نحو ذلك، فهو عندنا حديث حسن»<sup>33</sup>.

فظاهر قوله: «أردنا به حسن إسناده عندنا» وقوله: «فهو عندنا حديث حسن» أنه لم يُسبق بهذا التعريف، وإلا لعزاه لغيره، ولم يقل: "عندنا"، ويؤكد ذلك جداً أنه لما تعرّض لأنواع الغريب ومعانيه نسب ذلك لأهل الحديث ولم يقل "عندنا" كما قال في الحسن.

فقد أبان الإمام الترمذي في تعريف أن الحسن لا بد أن تجتمع فيه ثلاثة شروط:

- أن لا يكون راويه متهماً، وهو شرط خاص بالسند.
  - أن لا يكون الحديث شاذًّا، وهو شرط خاص بالمتن، قاله ابن سيد الناس.
  - وأن يروى من غير وجه نحوه، وهو شرط خاص بالمتن أيضاً كما قاله ابن سيد الناس.<sup>34</sup>
- فالأول والثاني شرطان عدميان، الغرض منهما سلامة الحديث من أن يكون في رجاله من اتهم بالكذب، وسلامته من الشذوذ، وأما الشرط الثالث فهو وجودي، الغرض منه تعضيد الحديث الذي يتوفر فيه.

تعريف الخطابي: عرّف الخطابي الحسن بقوله: «ما عُرف مخرجه، واشتهر رجاله، وعليه مدار أكثر الحديث، وهو الذي يقبله أكثر العلماء ويستعمله عامة الفقهاء»<sup>35</sup>.

قال الدكتور الدريس بعدما ساق كلام العلماء في معنى الحسن عند الخطابي: «تعريف الخطابي للحسن لا يُحمل على الحسن لذاته فقط بل هو أعلم من ذلك، نظراً لربطه بما في كتاب أبي داود، والتحقيق الذي قام به غير واحد من كبار العلماء المحققين يؤكد أن في أحاديث سنن أبي داود الضعيف المعتضد بغيره وظاهر كلام الخطابي أن الحديث غير شديد الضعف سكت عنه أبو داود فوصف الحسن داخل فيه، والله أعلم»<sup>36</sup>.

تعريف ابن الجوزي: قال في تعريفه للحسن: «ما فيه ضعف قريب محتمل، وهذا هو الحسن ويصلح البناء عليه والعمل به»<sup>37</sup>.

وقد وردت عليه انتقادات كثيرة وإيرادات لا يسع المقام لذكرها هاهنا.<sup>38</sup>

تعريف ابن قطان الفاسي: يرى ابن القطان «أن الحسن ما له منزلة بين منزلي الصحيح والضعيف، وذلك بأن يكون أحد رواه مختلفاً فيه، وضعفه آخرون، ولا يكون ما ضعف به مفسراً، أو يكون أحد رواه مستوراً أو مجهولاً»<sup>39</sup>.

تعريف ابن الصلاح: على غرار بقية العلماء فقد جعل الإمام ابن الصلاح تعريفاً للحسن أذكره هاهنا:

قال الحافظ الفقيه أبو عمرو بن الصلاح بعد أن ساق تعريف الترمذي والخطابي وابن الجوزي للحسن: «كل هذا مستبهم لا يشفي الغليل، وليس فيما ذكره الترمذي والخطابي ما يفصل الحسن من الصحيح، وقد أمعنت النظر في ذلك والبحث، جامعاً بين أطراف كلامهم ملاحظاً مواقع استعمالهم، فتفتح لي واتضح لي أن الحديث الحسن قسمان:

• أحدهما: الحديث الذي لا يخلو رجال إسناده من مستور لم تتحقق أهليته غير أنه ليس مغفلاً كثير الخطأ فيما يرويه، ولا هو متهم بالكذب في الحديث، أي لم يظهر منه تعمد الكذب في الحديث، ولا سبب آخر مفسق، ويكون متن الحديث مع ذلك قد عُرف بأن رُوي مثله أو نحوه من وجه آخر، أو أكثر حتى اعتضد بمتابعة من تابع راويه على مثله، أو بما له من شاهد وهو ورود حديث آخر بنحوه، فيخرج بذلك عن أن يكون شاذاً ومنكراً، وكلام الترمذي على هذا القسم يتنزل.

• القسم الثاني: أن يكون راويه من المشهورين بالصدق والأمانة غير أنه لم يبلغ درجة رجال الصحيح لكونه يقصر عنهم في الحفظ والإتقان، وهو مع ذلك يرتفع عن حال من يُعد ما يُنفرد به من حديثه منكرًا، ويعتبر في كل هذا مع سلامة الحديث من أن يكون شاذاً ومنكراً وسلامته من أن يكون معللاً، وعلى هذا القسم يتنزل كلام الخطابي. فهذا الذي ذكرناه جامع لما تفرّق في كلام من بلغنا كلامه في ذلك، وكأن الترمذي ذكر أحد نوعي الحسن، ذكر الخطابي النوع الآخر مقتصرًا على كل واحد منهما على ما رأى أنه يشكل، معرضًا عن ما رأى أنه لا يشكل أو أنه غفل عن البعض وذهل، والله أعلم هذا تأصيل ذلك»<sup>40</sup>.

• وإن لم يسمّ النوع الأول بالحسن لغيره وكذا لم يسمّ النوع الثاني بالحسن لذاته، ولكن كلامه واضح جدًا أن الأول حسن معتضد بغيره، ولولا الاعتضاد لما حُسّن، والثاني حسن ذاتي بدلالة قوله: «يرتفع عن حال من يعد ما ينفرد به من حديثه منكرًا فهو لا يحتاج للاعتضاد، كما أنه صرح أن راوي هذا النوع يكون قصور ضبطه ونقص حفظه يسيرًا»<sup>41</sup>.

تعريف ابن جماعة: قال بدر الدين ابن جماعة بعد أن اعترض على تعاريف الحسن التي ذكرها ابن الصلاح: «ولو قيل: الحسن كل حديث خالٍ عن العلل وفي سنده مستور له به شاهد، أو مشهور قاصر عن درجة الإتقان» لكان أجمع لما حدّده وقريبًا مما حاولوه»<sup>42</sup>.

وقدّم على هذا التعريف الإمام ابن حجر العسقلاني عدة اعتراضات<sup>43</sup>.

تعريف الإمام الذهبي: ذكر الإمام الذهبي عدة أقوال في الحسن منها:

• «الحسن ما ارتقى عن درجة الضعيف ولم يبلغ درجة الصحة، وإن شئت قلت: الحسن ما سلّم من ضعف الرواة فهو حيثنذ داخل في قسم الصحيح».

• وفسر كلامه فقال: «وقد قلت لك إن الحسن ما قصر سنده قليلاً عن رتبة الصحيح».

• «فإن الحديث الحسن يستضعفه الحافظ عن أن يُرقّيه إلى رتبة الصحيح، فهذا الاعتبار فيه ضعف ما، إذا الحسن لا ينفك عن ضعف ما، ولو انفك عن ذلك لصحّ باتفاق»<sup>44</sup>.

وكان الذهبي من خلال تعريفاته أخذ منها وسطاً، إذ لا وجود لشروط الحديث الصحيح متكاملة في كلامه، وكذا لا وجود لما يثبت الضعف، فالناقد لا يجزم بصحة مثل هذا الحديث ولا يقطع بضعفه.

تعريف الحافظ ابن حجر العسقلاني: عَرَفَ الحسن لذاته فقال: «الحديث المتصل السند برواة معروفين بالصدق في ضبطهم قصور عن ضبط رواة الصحيح، ولا يكون معلولاً ولا شاذاً»<sup>45</sup>.

وقد فسّر الحافظ كلامه فقال: «ومحصله أنه هو والصحيح سواء، إلا في تفاوت الضبط، فراوي الصحيح يشترط أن يكون موصوفاً بالضبط الكامل، وراوي الحسن لا يشترط أن يبلغ تلك الدرجة، وإن كان ليس عرياً عن الضبط في الجملة، ليخرج عن كونه مغفلاً، وعن كونه كثير الخطأ، وما عدا ذلك من الأوصاف المشترطة في الصحيح، كالصدق والاتصال، وعدم كونه شاذاً ولا معلولاً، فلا بد من اشتراط ذلك كله في النوعين، ومن ثم كانت طائفة من القدماء لا يفرقون بين الصحيح والحسن، بل يسمون الكل صحيحاً. وإن كان بعضها أصح من بعض، وذهبت طائفة إلى التفرقة، وهو الذي استقر عليه الأمر»<sup>46</sup>.

ولم يسلم الحافظ ابن حجر أيضاً من عدة انتقادات في هذا.

تعريف الدكتور أحمد معبد عبد الكريم: وهو من العلماء المعاصرين المحدثين فقد كان له في تعريف الحسن كلام نذكره فقال: «الحسن هو ما اتصل سنده بنقل الضابط ضبطاً فيه قصور أزيد من النادر المعفو عنه، وأقل من الكثير المضعف، أو بالراوي الضعيف بأقل من تهمة الكذب أو فحش الخطأ إذا اعتضد مع خلوهما عن الشذوذ والعلة»<sup>47</sup>.

ومع هذه التعريفات المتباينة فلا يوجد تعريف مستقر للحسن لذاته، ولو زدنا أنا كباحث تعريفاً أو جمعت بين هذه التعاريف تعريفاً مختاراً على حسب دعواي، لما سلمت من سهام الاعتراض والانتقاد.

رابعاً: مصطلحات قبول الحديث الأخرى:

وللحديث المقبول مصطلحات لم نذكرها سابقاً وقد جمعها أبو معاذ طارق بن عوض الله في كتابه شرح لغة المحدث وهي<sup>48</sup>:

- المحفوظ: يغلب إطلاقه في مقابل الشاذ مما عُرف بالمخالفة.
- المعروف: يغلب إطلاقه في مقابل المنكر، إذا كان المنكر مما عُرف بالمخالفة كذلك.
- المتفق عليه: هو ما اتفق البخاري ومسلم على تخريجه في صحيحيهما من حديث صحابي واحد.
- المستقيم: وهو ما جاء على وفق أحاديث الثقات، من غير مخالفة في المتن أو الإسناد.
- المستوي: مثل المستقيم، ومنه قولهم: "فلان مستوي الحديث"، أي مستقيمه.
- الجيد: وهو قريب من الصحيح.
- القوي: مثل الجيد، وهو قريب من الصحيح أيضاً.
- الثابت: مثل الجيد والقوي.
- المشبه: يُطلق على الحسن وما يقاربه، فهو بالنسبة إليه كنسبة الجيد إلى الصحيح.

- الحُجَّةُ: وهو أعمّ، فهو يشمل كل ما يصلح لإقامة الحجة، ولو كان دون الصحيح.
  - الصالح: قيل هو ما يصلح لإقامة الحجة ولو كان دون الصحيح، وقيل ما يصلح للاعتبار.
  - على شرط البخاري ومسلم: ويكثر في كتب التخريج وغيرها من المصطلحات المشابهة.
  - رجاله رجال الصحيح: ويقصدون بذلك تصحيح الإسناد عند بعضهم.
  - المسند: ويدخل في شتى أنواع الحديث من أعلاها درجة في القبول إلى أدناها.
  - المتصل: ويطلق على الحديث الذي عُلم سماع رواته لهذا الحديث كل عمن فوقه.
  - المرفوع: وهو كل ما نسب إلى النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير، ويدخل فيه المرفوع حكماً.
  - وغيرها من المصطلحات التي تتعلق بصفة من صفات الحديث المقبول.
- وهذه مصطلحات القبول التي ذكرها علماء الحديث وغيرهم في مصنفاتهم، سواء تعلق ذلك بتعديل الرواة، أو بالأحكام على الأحاديث.

#### 4. الخاتمة

- بعد عرضنا وتطرقنا في ثنايا هذا البحث إلى الحديث المقبول وبيان معناه عند طائفة متباينة من المحدثين تبين معناه في أنه الحديث الداخل في نطاق الحجة على اختلاف درجاته، حيث كان أعلاها الحديث المتواتر، وأدناها الحديث الحسن لغيره، ومن هذا فالحديث المقبول يضم عدة أنواع من أنواع علوم الحديث، وكذا راوي الحديث المقبول عند المحدثين قد تم بيانه على الصفات التي اشترطها المحدثون لأن تكون فيه، وأجمل هذا الكلام في النقاط التالية:
- أن علماء الحديث قد قسموا أحاديث رسول الله على عدة أصناف ومن هذه ما هو داخل في نطاق الحجة، وقد أطلقوا عليه مصطلح المقبول.
  - أن الحديث المقبول عند المحدثين ما كان في نطاق الحجة والاستدلال عندهم.
  - جعل المحدثون الحديث المقبول مراتب، منها ما كان في أعلى درجات القبول وما كان في أوسطها، ومنها ما كان في أدنى درجات القبول.
  - لا بد من قبول أحاديث الراوي من الاتصاف بعدة شروط وضعها المحدثون في الراوي لأن يكون مقبول الحديث.
  - يعد الحديث الحسن من المصطلحات الحديثية التي اختلف في حدّها وتحرير معانيها علماء الحديث إلى يوم الناس هذا.
  - للحديث المقبول عدة مصطلحات أطلقها علماء الحديث على الأحاديث وقد ذكرنا بعضاً منها.
- ولا يسعني هاهنا إلا أن أوصي بتخصيص دراسات تتعلق بالتنوع الدلالي للمصطلحات الحديثية التي تحمل أكثر من معنى وبيانها لطلبة العلم حتى يتبين مراد كل عالم من كل مصطلح، هذا فما كان من توفيق

فمن الله وحده، وما كان من تقصير أو خطأ أو نسيان فمني ومن الشيطان، وصل اللهم على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

### 5. قائمة المراجع:

- أصول الحديث، علومه ومصطلحه، محمد عجاج الخطيب، ط جديدة، 1428هـ، 2006م، دار الفكر، بيروت، لبنان.
- الأسئلة الفائقة بالأجوبة اللائقة، ت: محمد إبراهيم حفيظ الرحمن، ط 01، 1410هـ، 1989م، الدار السلفية، مومباي، الهند.
- القاموس المحيط، للفيروز آبادي، ت: مركز تحقيق التراث بمؤسسة الرسالة، إشراف: محمد نعيم العرقسوسي، ط 08، 1426هـ، 2005م، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.
- المحكم والمحيط الأعظم، لأبي الحسن ابن سيده المرسي، ت: عبد الحميد هندأوي، ط 01، 1421هـ، 2000م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- المنهج الحديث في مصطلح الحديث، محمود الطحان، ط 01، 1425هـ، 2004م، مكتبة المعارف، الرياض، المملكة العربية السعودية.
- الموضوعات، لابن الجوزي، ت: عبد الرحمان محمد عثمان، ط، 01، 1386هـ، 1966م، محمد عبد المحسن صاحب المكتبة السلفية، بالمدينة المنورة، السعودية.
- الموقظة في علم مصطلح الحديث، للذهبي، ت: عبد الفتاح أبو غدة، ط 02، 1412هـ، مكتبة المطبوعات الإسلامية، بحلب، سوريا.
- النفع الشذي في شرح جامع الترمذي، لابن سيد الناي، ت: أحمد معبد عبد الكريم، ط 01، 1409هـ، دار العاصمة، الرياض، المملكة العربية السعودية.
- النكت على ابن الصلاح، لابن حجر، ت: ربيع بين هادي عمير، ط 03، 1983م، دار الراجعية، الرياض، المملكة العربية السعودية.
- بيان الوهم والإيهام، لابن قطان الفاسي، ت: الحسين آيت سعيد، ط 01، 1418هـ، 1997م، دار طيبة، الرياض، المملكة العربية السعودية.
- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، للسيوطي، ت: أبو قتيبة نظر محمد الفريابي، دار طيبة، مصر.
- تقريب التهذيب، لابن حجر، ت: أحمد شاغف الباكستاني، تقديم بكر بن عبد الله بوزيد، ط 01، 1416هـ، دار العاصمة للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية.
- توجيه النظر إلى أصول الأثر، طاهر بن صالح الجزائري، ت: عبد الفتاح أبو غدة، ط 01، 1416هـ،

- 1995م، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، سوريا.
- سنن الترمذي، كتاب العلل الصغير، ت: أحمد شاکر، ط 02، 1395هـ، 1975م، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.
- صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل البخاري، كتاب بدء الخلق، باب ذكر الملائكة، حديث رقم: 3209، ت: محمد بن زهير الناصر، ط 01، 1422هـ، 2002م، دار طوق النجاة، بيروت، لبنان.
- فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي، شمس الدين السخاوي، ت: علي حسين علي، ط 01، 1424هـ، 2003م، مكتبة السنة، مصر.
- مصطلح مقبول عند ابن حجر وتطبيقاته على الرواة من الطبقتين الثانية والثالثة في كتب السنن الأربعة، رسالة ماجستير مقدمة لجامعة النجاح الوطنية بنابلس فلسطين، كلية الدراسات العليا، قسم أصول الدين، سنة 2010، من إعداد: محمد راغب راشد الجيطان، إشراف: الدكتور: حسين عبد الحميد النقيب.
- معالم السنن، لأبي سليمان الخطابي، ط 01، 1351هـ، 1932م، المطبعة العلمية، حلب، سوريا.
- معالم السنن، شرح سنن أبي داود، لأبي سليمان الخطابي، ط 01، 1351هـ، 1932م، المطبعة العلمية، حلب، سوريا.
- معجم مقاييس اللغة، لأبي الحسن أحمد بن فارس، ت: عبد السلام محمد هارون، لاط، 1399هـ، 1979م، دار الفكر، بيروت، لبنان.
- نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، لابن حجر، ت: عصام الصباطي - عماد السيد، ط 05، 1418هـ، 1997م، دار الحديث، القاهرة، مصر.

## 6. الحواشي والإحالات:

- 1 - معجم مقاييس اللغة، لأبي الحسن أحمد بن فارس، ت: عبد السلام محمد هارون، لاط، 1399هـ، 1979م، دار الفكر، بيروت، لبنان، ج 05، ص 51.
- 2 - القاموس المحيط، للفيروز أبادي، ت: مركز تحقيق التراث بمؤسسة الرسالة، إشراف: محمد نعيم العرقسوسي، ط 08، 1426هـ، 2005م، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ج 01، ص 1046.
- 3 - لسان العرب، لابن منظور، فصل القاف، ج 11، ص 545.
- 4 - المحكم والمحيط الأعظم، لأبي الحسن ابن سيده المرسي، ت: عبد الحميد هندراوي، ط 01، 1421هـ، 2000م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ج 06، ص 433.
- 5 - صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل البخاري، كتاب بدء الخلق، باب ذكر الملائكة، حديث رقم: 3209، ت: محمد بن زهير الناصر، ط 01، 1422هـ، 2002م، دار طوق النجاة، بيروت، لبنان، ج 04، ص 111.

- 6 - مصطلح مقبول عند ابن حجر وتطبيقاته على الرواة من الطبقتين الثانية والثالثة في كتب السنن الأربعة، رسالة ماجستير مقدمة لجامعة النجاح الوطنية بنابلس فلسطين، كلية الدراسات العليا، قسم أصول الدين، سنة 2010، من إعداد: محمد راغب راشد الجيطان، إشراف: الدكتور: حسين عبد الحميد النقيب، ص 38.
- 7 - تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، للسيوطي، ت: أبو قتيبة نظر محمد الفريابي، دار طيبة، مصر، ج 01، ص 59.
- 8 - النكت على ابن الصلاح، لابن حجر، ت: ربيع بين هادي عمير، ط 03، 1983م، دار الراية، الرياض، المملكة العربية السعودية، ج 01، ص 238.
- 9 - توجيه النظر إلى أصول الأثر، طاهر بن صالح الجزائري، ت: عبد الفتاح أبو غدة، ط 01، 1416هـ، 1995م، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، سوريا، ج 01، ص 80.
- 10 - نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، لابن حجر، ت: عصام الصباطي - عماد السيد، ط 05، 1418هـ، 1997م، دار الحديث، القاهرة، مصر، ج 04، ص 721.
- 11 - فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي، شمس الدين السخاوي، ت: علي حسين علي، ط 01، 1424هـ، 2003م، مكتبة السنة، مصر، ج 03، ص 342.
- 12 - مصطلح مقبول عند ابن حجر وتطبيقاته، محمد راغب الجيطان، مرجع سابق، ص 28.
- 13 - تقريب التهذيب، لابن حجر، ت: أحمد شاغف الباكستاني، تقديم بكر بن عبد الله بوزيد، ط 01، 1416هـ، دار العاصمة للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، ص 81.
- 14 - مصطلح مقبول عند ابن حجر وتطبيقاته، محمد راغب الجيطان، مرجع سابق، ص 107.
- 15 - انظر: مقدمة ابن الصلاح، مرجع سابق، ص 49.
- 16 - المراتب الرابعة والخامسة والسادسة من التقريب: دراسة تطبيقية على كتاب التلخيص الحبير، محمد عيسى خليف الحسين، الأردن - الجامعة الأردنية، 1996، نقلا عن كتاب مصطلح مقبول عند ابن حجر، ص 110.
- 17 - الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث، أحمد محمد شاکر، ص 107.
- 18 - إرواء الغليل، محمد ناصر الدين الألباني، ج 01، ص 116، ص 279.
- 19 - تحرير تقريب التهذيب، بشار عواد والأرنؤوط، مقدمة التحقيق، ج 01، ص 33.
- 20 - الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث، أحمد محمد شاکر، ص 107.
- 21 - انظر: مصطلح مقبول وتطبيقاته، للجيطان، المرجع نفسه، ص 121.
- 22 - الكفاية في علم الرواية، للخطيب البغدادي، ج 01، ص 18.
- 23 - نزهة النظر في شرح نخبة الفكر، لابن حجر، مرجع سابق، ص 18.
- 24 - المنهج الحديث في مصطلح الحديث، محمود الطحان، ط 01، 1425هـ، 2004م، مكتبة المعارف، الرياض، المملكة العربية السعودية، ص 16.
- 25 - علوم الحديث لابن الصلاح، مرجع سابق، ص 06.
- 26 - تدريب الراوي، للسيوطي، مرجع سابق، ج 01، ص 60.
- 27 - معالم السنن، لأبي سليمان الخطابي، ط 01، 1351هـ، 1932م، المطبعة العلمية، حلب، سوريا، ج 01، ص 06.

